



هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي ملخص تقرير المراجعة المؤسسية

جامعة المملكة
مملكة البحرين

24-28 فبراير 2019

HI011-C2-R003

1. مقدمة

بموجب التفويض المخول لها، تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب (BQA) في مملكة البحرين، من خلال إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، بإجراء نوعين من المراجعات التي تكمل إحداها الأخرى، وهما: المراجعات المؤسسية، والتي يتم فيها تقييم المؤسسة بشكل عام، ومراجعات البرامج الأكاديمية التي يتم من خلالها الحكم على جودة معايير التعلم، والمعايير الأكاديمية في بعض البرامج. وقد أتمت إدارة مراجعات أداء مؤسسات التعليم العالي الدورة الأولى من المراجعات المؤسسية للعام 2013، وتم تحديد موعد الدورة الثانية في العام الأكاديمي 2018-2019، وفقاً للإطار المؤسسي لمراجعة الجودة (الدورة الثانية) الذي تم إقراره من قبل مجلس الوزراء (القرار رقم: 38 للعام 2015).

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لهذه المراجعات المؤسسية:

1. النهوض بمستوى جودة التعليم العالي في مملكة البحرين من خلال إجراء مراجعات؛ لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي التي تزاوّل أنشطتها في المملكة، إزاء مجموعة من المؤشرات المحددة مسبقاً، وتقديم حكم عام بشأنها، مع تحديد مواطن القوة، وتلك التي تحتاج إلى تحسين.
 2. تأكيد مسؤولية مؤسسات التعليم العالي أمام الناس كافة، من خلال تقديم تقييم موضوعي لجودة أداء كل جهة، يسفر عنه نشر تقارير وأحكام دقيقة وتلخيصية؛ ليستفيد منها المعنيون، وأصحاب القرار، والجهات ذات العلاقة، ومجلس التعليم العالي، وأولياء الأمور، والطلبة.
 3. التعرف على الممارسة الجيدة أينما وجدت، وتعميمها على مستوى قطاع التعليم العالي في مملكة البحرين.
- ويتم من خلال عملية المراجعة المؤسسية تقييم مدى فاعلية إجراءات ضمان الجودة الخاصة بالمؤسسة إزاء مجموعة من المؤشرات والمعايير المعرفة مسبقاً. كما يمنح حكم لكل مؤشر، ويكون الحكم إما "مستوفٍ" أو "غير مستوفٍ"؛ مما يترتب عليه منح حكم لكل معيار ("مستوفٍ" أو "مستوفٍ جزئياً" أو "غير مستوفٍ")، وذلك كما هو مبين في إطار مراجعة جودة المؤسسات (الدورة الثانية). كما يتم منح حكم شامل للمؤسسة بعد جمع أحكام المعايير، وهو: "تستوفي متطلبات ضمان الجودة"، أو "قيد الاستيفاء"، أو "لا تستوفي متطلبات ضمان الجودة"، كما هو مبين في الجدول (1) أدناه.

الجدول (1): معايير الأحكام العامة

الوصف	الحكم
يجب على المؤسسة استيفاء جميع المعايير الثمانية.	تستوفي متطلبات ضمان الجودة
يجب على المؤسسة معالجة ما لا يقل عن (5) معايير متضمنة للمعايير (1 و 4 و 6)، مع استيفاء بقية المعايير بشكل جزئي على الأقل.	متطلبات ضمان الجودة "قيد الاستيفاء"
عدم معالجة المؤسسة لأي من الأحكام العامة المذكورة أعلاه.	لا تستوفي متطلبات ضمان الجودة

2. بيانات المؤسسة:

اسم المؤسسة	جامعة المملكة
نوع المؤسسة	جامعة خاصة
تاريخ التأسيس	2001
رقم اعتماد المؤسسة	(07-1633)، مارس 2001
الموقع	منطقة الرفاع - مملكة البحرين
عدد الكليات	3
أسماء الكليات	1. كلية الهندسة المعمارية والتصميم 2. كلية إدارة الأعمال 3. كلية الحقوق
عدد الشهادات الجامعية	1. بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال 2. بكالوريوس العلوم في المالية والمحاسبة 3. بكالوريوس العلوم المالية والمصرفية 4. بكالوريوس العلوم في الهندسة المعمارية 5. بكالوريوس التصميم الداخلي 6. بكالوريوس الحقوق

-	عدد شهادات الدراسات العليا
-	البرامج الأكاديمية (العابرة للحدود)
740	عدد الطلبة المسجلين حالياً
2143	عدد الخريجين منذ التأسيس
48	عدد أعضاء هيئة التدريس
52	عدد الموظفين الإداريين
أبريل 2010	تاريخ المراجعة السابقة للمؤسسة
15 نوفمبر 2018	تاريخ تقديم تقرير التقييم الذاتي
24-28 فبراير 2019	تاريخ الزيارة الميدانية

3. ملخص أحكام المراجعة:

الحكم العام للمؤسسة: تستوفي متطلبات ضمان الجودة

المعيار/ المؤشر	العنوان	الحكم
المعيار الأول	الرسالة والحوكمة والإدارة	مستوف
المؤشر الأول	الرسالة	مستوف
المؤشر الثاني	الحوكمة والإدارة	مستوف
المؤشر الثالث	الخطة الإستراتيجية	مستوف
المؤشر الرابع	الهيكل التنظيمي	مستوف
المؤشر الخامس	إدارة المعايير الأكاديمية	مستوف
المؤشر السادس	الشراكة واتفاقيات التعاون، والتعليم عبر الحدود	(غير منطبق)
المعيار الثاني	ضمان وتعزيز الجودة	مستوف
المؤشر السابع	ضمان الجودة	مستوف
المؤشر الثامن	المقاييس المرجعية والاستبانات	مستوف
المؤشر التاسع	أمن سجلات وشهادات الطلبة	مستوف
المعيار الثالث	مصادر التعلم وتقنية المعلومات والاتصالات والبنية التحتية	مستوف
المؤشر العاشر	مصادر التعلم	مستوف
المؤشر الحادي عشر	تقنية المعلومات والاتصالات	مستوف
المؤشر الثاني عشر	البنية التحتية	مستوف
المعيار الرابع	جودة التعليم والتعلم	مستوف
المؤشر الثالث عشر	إدارة برامج التعليم والتعلم	مستوف
المؤشر الرابع عشر	القبول	مستوف
المؤشر الخامس عشر	إعداد البرامج ومراجعتها	مستوف

مستوف	تقييم الطلبة وتدقيق التقييمات	المؤشر السادس عشر
مستوف	مخرجات التعلم	المؤشر السابع عشر
مستوف	الاعتراف بالتعليم السابق	المؤشر الثامن عشر
(غير منطبق)	الدورات الدراسية القصيرة	المؤشر التاسع عشر
مستوف	خدمات مساندة الطلبة	المعيار الخامس
مستوف	المساندة الطلابية	المؤشر العشرون
مستوف	إدارة الموارد البشرية	المعيار السادس
مستوف	الموارد البشرية	المؤشر الحادي والعشرون
مستوف	التطوير المهني للموظفين	المؤشر الثاني والعشرون
مستوف	البحث العلمي	المعيار السابع
مستوف	البحث العلمي	المؤشر الثالث والعشرون
(غير منطبق)	الدراسات العليا مع البحث العلمي	المؤشر الرابع والعشرون
مستوف	المشاركة المجتمعية	المعيار الثامن
مستوف	المشاركة المجتمعية	المؤشر الخامس والعشرون

4. ملخص جوانب التقدير والتوصيات

من أجل تعزيز الممارسات الجيدة بين مؤسسات التعليم العالي، فإن لجنة المراجعة المؤسسية لجامعة المملكة ترى - مع التقدير - ما يلي:

- تعبر رسالة المؤسسة عن فلسفة متسقة تدمج ما بين الأفكار المختلفة لجميع الأطراف ذات العلاقة؛ مما يسهم في توجيه المبادرات الجديدة وخيارات التنمية المستقبلية.
- تخضع الأنظمة المالية والإدارية للجامعة إلى تدقيق خارجي منتظم من قبل إحدى شركات التدقيق المستقلة في البحرين.
- تعزز الخطة الأكاديمية من النهج التعليمي الذي يكون فيه الطالب محوراً للعملية التعليمية، كما تحدد مواصفات الخريجين.
- تتسم الإجراءات التي تتخذها الجامعة للتعامل مع الشكاوى والتظلمات المقدمة من قبل الطلبة بالشفافية والنزاهة.
- يوجد لدى الجامعة نظام واضح ومفعل لإدارة ضمان الجودة.
- تتوفر لدى مكتبة الجامعة مجموعة كافية من مصادر التعلم، والتي تديرها على نحو جيد.
- تحصل الجامعة على تغذية راجعة من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بشأن خدمات تقنية المعلومات والاتصالات، وتقوم بتنفيذ التحسينات المطلوبة.
- يوجد لدى الجامعة إجراءات واضحة بشأن برامج التدريب العملي التي لديها.
- تتبنى الجامعة أسلوباً منهجياً للتخطيط الأكاديمي؛ يطبق بشكل فعال، إلى جانب نظام للمراقبة؛ بغرض التأكد من اتساق الإجراءات على مستوى الكليات، وضمان توافق الخطة الأكاديمية مع الخطة الاستراتيجية للمؤسسة.
- تتبنى الجامعة أسلوباً متسقاً للمواءمة بين أهداف البرامج، ومخرجات تعلمها المطلوبة، ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومواصفات الخريجين.

• ارتفاع معدلات استبقاء أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين، وتطورها بشكل عام خلال الخمس سنوات الأخيرة.

• الجهود المبذولة من قبل الجامعة بشأن احتياجات التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس؛ إذ اشتملت خطة التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس للعام 2018-2019، على العديد من الاحتياجات التدريبية التي تم تحديدها، من خلال تحليل المؤسسة لاستثمارات التقييم السنوي للموظفين للعام 2017-2018.

فيما يتعلق بالتحسينات؛ فإن لجنة المراجعة **توصي** المؤسسة بما يلي:

• على المكلفين الجدد تنفيذ العمليات المرتبطة بأنشطة الخطط الإجرائية التعرف بسرعة والإلامم بالأنشطة المستقبلية المطلوب تنفيذها في الخطة التشغيلية السنوية للجامعة.

• خلق فرص والتشجيع على وجود تمثيل دائم للطلبة في لجان الكلية.

• تبسيط الهيكل التنظيمي للجان على مستوى الجامعة والكليات، وتخفيف الواجبات المنوطة بها؛ من أجل تعزيز فاعلية الإجراءات المتخذة وسرعة تنفيذها.

• التعجيل بتنفيذ الخطة الصارمة والشاملة التي وضعتها الجامعة؛ من أجل إضفاء الطابع الرسمي على أنشطة المقايسة المرجعية.

• متابعة عملية التسكين الخاصة بالإطار الوطني للمؤهلات والتعجيل بتنفيذها؛ لضمان أن جميع البرامج والمقررات الدراسية المقدمة من قبل الجامعة مدرجة ضمن قائمة الإطار الوطني للمؤهلات.

• النظر في تطبيق نظام رسمي؛ لتعيين واعتماد الممتحنين الخارجيين؛ ليحل محل الممارسة الحالية التي تعتمد على التعيينات المؤقتة من قبل بعض العمداء ورؤساء الأقسام، والتأكد من اتساق تطبيق هذا النظام على مستوى الكليات.

• تخصيص وقت أكبر للأساتذة المساعدين والمحاضرين؛ من أجل البحث العلمي؛ مما يساعدهم على إنتاج أبحاث تتميز بالجودة المناسبة لنشرها في مجلات ودوريات علمية مرموقة، وذات مستوى مقبول؛ لمنحهم ترقية أكاديمية.

• توثيق الحالات المتعلقة بشكاوى الموظفين، بما في ذلك الحالات التي تم حلها بشكل ودي؛ من أجل منع تكرار حدوثها مستقبلاً.

- تحليل تقييم الموظفين لبرامج التطوير المهني الخارجية، واتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة توصياتهم.
- تعزيز انخراط الطلبة في أنشطة المشاركة المجتمعية، والنظر في إشراك خريجي الجامعة في هذه الأنشطة التي تنفذها الجامعة؛ من أجل اكتساب الخبرات العملية على أرض الواقع.